دور المصارف التجارية في استدامة معدلات الاستثمار في الاقتصادات الناشئة مع اشارة خاصة للاقتصاد العراقي

The role of commercial banks in sustaining investment rates in emerging economies, with special reference to the Iraqi economy

م. م. رائد علي
الجامعة المستنصرية

Assis. Teach.Raahd Ali
Mustansiriyah University
raedali1979@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تعد قضية التمويل في الاقتصادات المعاصرة القضية الحيوية في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي من خلال تأمين معدلات متزايدة من الاستثمار الفعال، وهنا تأتي المصارف التجارية لتملأ الفراغ الذي يتركه نقص الموارد وضعف الإنتاج وتدني مستويات الفائض الاقتصادي في الاقتصاديات النامية الناشئة والفتية، ولغرض التعرف على دور تلك المصارف ارتأينا دراسة استراتيجيات التمويل لها من حيث الاهداف والحوافز والآليات، لكي يتوافر الاقتصاد على نسق مقبول من التفاعل بين الاقتصادَين الحقيقي والرمزي بحيث تصبح دورة النقد بدورها آلية فعالة لتوليد الفائض الاقتصادي وضمان استثماره استثماراً منتجاً.

انطلقت دراستنا من فرضية مفادها، ان المصارف التجارية هي المصدر الاكثر كفاءة والقادرة على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي، وقد وزعنا دراسة هذا الموضوع على ثلاثة من المباحث هي:

اولا: الاقتصادات الناشئة: المعالم وآليات التطور.

ثانيا: دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة.

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي.

الكلمة المفتاحية: المصارف التجارية، استدامة ونمو الاستثمار، الدول الناشئة.

Abstract

The issue of financing in contemporary economies is the vital issue in achieving and sustaining economic growth by ensuring increasing rates of effective investment, and here commercial banks come to fill the void left by the lack of resources, weak production, and low levels of economic surplus in emerging and young developing economies, and for the purpose of identifying the role of these banks. We decided to study their financing strategies in terms of goals, incentives, and mechanisms, so that the economy has an acceptable pattern of interaction between the real and

symbolic economies, so that the monetary cycle, in turn, becomes an effective mechanism for generating economic surplus and ensuring its productive investment. Our study started from the hypothesis that commercial banks are the most efficient source capable of providing various sources of financing for investment operations that guarantee the sustainability of economic growth. We divided the study of this topic into three sections:
First: Emerging economies: features and mechanisms of development.
Second: The role of investment in sustaining economic growth in emerging economies.
Third: Investment financing between motives and objectives and the effectiveness of motivating roles in the Iraqi economy.
Keyword: commercial banks, investment sustainability and growth, emerging countries.

المقدمة

تعد المصارف التجارية من اهم انواع المؤسسات المالية العاملة التي تشكل المورد الاكبر لتمويل الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة ، فهي تقوم بدور الوساطة المالية بين المودعين والمقرضين عن طريق توجيه الاموال أو المدخرات من الجهات ذات الفائض إلى الجهات التي تعاني من العجز المالي، حيث ان المصارف التجارية ومن خلال سياساتها الائتمانية تقوم بتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وهي تؤدي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، فهي تعد ركيزة مهمة لممارسة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال حشد الموارد المالية واستخداماتها، وتحتل وظيفة تقديم الائتمان وتمويل الاستثمار الاهمية الاساسية بعد قبول ادخارات المودعين، إذ أن عملية الاقراض المصرفي هي الوسيلة التي تحفز الاستثمار وترفع من اداء النشاط الاقتصادي في البلدان الناشئة ،الذي ينعكس بالتالي على حجم الطلب والعرض معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي GDP.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور الهام للمصارف التجارية في استدامة معدلات الاستثمار في الاقتصادات الناشئة وفاعلية ادواتها في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية بشكل القروض وائتمان في مختلف القطاعات الاقتصادية.

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى تقديم دور ومساهمة المصارف التجارية في اقتصادات البلدان الناشئة في تقديم الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار للمساهمة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

ان المصارف التجارية هي المصدر الاكثر كفاءة والقادرة على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة

تتضمن منهجية الدراسة هذه ثلاثة مباحث هي:

اولا: الاقتصادات الناشئة: المعالم وآليات التطور.

ثانيا: دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة.

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي.

الحدود المكانية للبحث

يتمثل البعد المكاني بالمصارف التجارية في العراق والبلدان الناشئة.

المبحث الاول

الاقتصادات الناشئة: المعالم وآليات التطور

اولا: مفهوم الاقتصادات الناشئة.

عند الحديث عن الاقتصادات (الاسواق) الناشئة (*) (EMEs)، قد يظهر للوهلة الاولى مفهوم الناشئ أو النشوء (The Emergence)وكأنه مصطلح جديد، لكنه في الواقع ليس كذلك فاليابان والاقتصادات الآسيوية المتطورة اليوم كانت في الامس دولاً ناشئة.

تشير الاقتصادات الناشئة إلى مجموعة جزئية من الاقتصادات النامية والتي حققت طفرة كبيرة في التصنيع والنمو الاقتصادي بشكل سريع منذ الثمانينيات، وتنتشر الاقتصادات الناشئة في كل من آسيا، امريكا اللاتينية، اوروبا الشرقية، افريقيا، وتعد البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم [1].

ويمكن التمييز بين كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية والناشئة بإيجاز فيما يلي:

---

*) قدم صندوق النقد الدولي (IMF) تصنيف للأسواق الناشئة (EMEs) في يوليو 2012 ضم 25 دولة منها على سبيل المثال: الصين، البرازيل، الارجنتين، شيلي، المكسيك، إندونيسيا، ماليزيا، تركيا، روسيا، جنوب افريقيا، بولندا. وهناك تصنيف اخر مثل التصنيف الصادر عن Financial Times& Stock Exchange Group (FTSE) وحددها في 22 دولة وقسمها إلى مجموعتين Advanced , Emerging & Secondary Emerging. واضاف دولاً عربية كمصر والمغرب والامارات باعتبارها اسواقا ناشئة ثانوية.

1 Pelle,S., (2007), Understanding Emerging Markets: Building Business BRIC by BRIC, p257, www.amazon.com.

1-الاقتصادات المتقدمة هي دول ما بعد الصناعية وتتميز بارتفاع دخل الفرد، وصناعات ذات قدرة تنافسية عالية، بالإضافة إلى بنية تحتية تجارية متطورة. والاقتصادات المتقدمة هي أغنى دول العالم وتشمل استراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا، الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوربية.

2- اما الاقتصادات النامية فهي الدول ذات الدخل المنخفض، وتتميز بتصنيع محدود وركود اقتصادي، وتضم هذه الفئة العدد الاكبر من دول العالم، منها على سبيل المثال: بنجلاديش، نيكاراجوا وزائير.

3- وتشير الاقتصادات الناشئة إلى مجموعة فرعية من الاقتصادات النامية وهي التي حققت نمواً سريعاً ودرجة عالية من التطور والتصنيع منذ الثمانينيات، وتختلف هذه الاقتصادات فيما بينها بحسب درجة التقديم الاقتصادي ومستوى دخل الفرد، الا انها تندرج تحت هذه المجموعة لكونها حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً في فترة زمنية قصيرة، ويمكن حصرها في 24 دولة وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي IMF، وتوجد في آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، وافريقيا مؤخراً، ويأتي على رأس هذه الدول البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، وهي الدول التي تعرف اختصاراً بمجموعة دول البريكس BRICS Countries.

ثانيا: السمات العامة التي تتصف بها الاقتصادات الناشئة.

ولتأكيد الطابع العالمي لمعايير التي تدخل ضمنها الاقتصادات الناشئة، نرى ظهور قواسم مشتركة من خلال السمات الأساسية للاقتصادات الناشئة من الناحية الاقتصادية. هذا السمات تفرض نفسها وبالتالي مهما كان تنوع وخصوصية السياقات المنظورة فيها إلا أن هناك بحسب (DENIEUIL)[1].

اولا: زيادة في معدلات النمو الاقتصادي: من العوامل التي تسهم في زيادة معدّل النمو الاقتصادي في الدول الناشئة هي.

1-توفر الموارد الاقتصادية.

2-التقدم التكنولوجي.

3-الاستخدام الامثل والشامل للموارد الاقتصادية.

4-السياسات الاقتصادية المتبعة.

5-توفر الاستقرار السياسي.

1 DENIEUIL, P. N. (2008) Maghreb et sciences sociales, entre economie et societe : de la problematique de I'emergence economique a Ia Iecture des Pratiques sociales. Paris: L'Harmattan, P11.

ثانيا: تحرير التجارة وخصخصة سوق رأس المال: ان تحرير تجارة الدول الناشئة، وتحرير سوقها المالي وأسواق رأس المال، وتعزيز نمو ناتجها المحلي الإجمالي والحد من الفقر ادى إلى جعلها نموذج يحتذى به من باقي بلدان العالم [1].

ثالثا: تطوير البحث التكنولوجي لصالح الصادرات المصنعة: من اهم السمات التي تتسم بها تلك الاقتصادات هي ان الصادرات تلك البلدان من السلع والخدمات والمعلوماتية والاتصالات ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة.

رابعا: المعيار الاجتماعي: ان من بين السمات التي تتصف بها اقتصادات البلدان الناشئة هي تطوير المرافق الخدمية والصحية والتعليم والحماية الاجتماعية فهي متطورة جدا، ومن الجدير بالذكر أن المفارقة في المعيار الاجتماعي يكمن في (الحد من الفقر، والديمقراطية التشاركية والاجتماعية ونظام الرعاية الصحية) لكنه حتى الآن لا يعتبر معيارا لوصف الاقتصاد الناشئ [2].

خامسا: الحكم الرشيد: أظهرت الدراسات أن الدول الناشئة ليست مرادفا بالضرورة للحكم الرشيد. فقد عرفت بعض الدول نموا بشكل ملحوظ في ظل سوء الإدارة، أليس للدول التي يقال انها "الأكثر فسادا" في النظام العالمي الحالي الذي يقال له "الديمقراطي" معدلات نمو جيدة[3] بالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادية في هذا السياق.

سادسا: التغير في هيكل الميزان التجاري: يبدو أن التغيير الكبير لهذه الدول في ميزانها التجاري يطوي صفحة هيمنة صادرات السلع الأولية، لأن حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة تنمو بشكل كبير في إجمالي صادراتها الصناعية[4].

سابعا: كثافة الجهاز الصناعي الموجه للتصدير: ان اسباب ادراج بعض البلدان ضمن الدوال الناشئة يرجع سببه إلى النمو الهائل في صادراتها الصناعي بسبب وجود الشركات العالمية على اراضيها[5]

1 Mathlouthi, Y. (2008). L'emergence: Contenu du concept et Evolution des Experiences, Introduction. Paris: L'Harmattan, P18.
2 DENIEUIL, P. N. op. cit, P11.
3 DENIEUIL, P. N. op. cit, P12.
4 Mathlouthi, Y. (2008). L'emergence: Contenu du concept et Evolution des Experiences, Introduction. Paris: L'Harmattan, P19
5 Ibod.

ثامنا: تبني مبادئ اقتصاد السوق: تندرج بعض الدول ضمن الاقتصادات الناشئة ليس بسبب تحسن أدائها الصناعي والتصديري أو الديناميكية سوقها المحلي بل لانضمامها الرسمي إلى مبادئ اقتصاد السوق [1].

تاسعا: المعيار الديموغرافي: تشكل الديموغرافيا أيضا سمة ممكنة للدخول في الاقتصاد الناشئ، فبعض تلك البلدان وبسبب وزنها الديموغرافي من مصلحته أن يمثل سوقا محلية كبيرة، وأن يولد بالتالي حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا يستهان بها من الثروة العالمية[2].

ويمكن القول ان البلدان الناشئة تمتاز بتكاملها الانتاجي والمالي والانفتاح الاقتصادي وجهودها الكبيرة في إطار تطوير نوعية الانتقال من التخلف الاقتصادي إلى الاقتصاد الناشئ الرأسمالي

ثالثا: مواطن الفعالية في الاقتصادات الناشئة (مصادر الدخل الاساسية)

تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نمواً (الناشئة)، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها، فحسب الأمم المتحدة يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة ثلاثة معايير [3].

اولا–مستوى الدخل وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا–توافر الموارد البشرية وفقا لرقم قياسي مركب، يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).

ثانيا–مستوى التنوع الاقتصادي أيضا وفقا لرقم قياسي مركب، يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج، واستهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية. وتوجد معايير أخرى لتحديد الاقتصاديات الناشئة منها[4]:

1 –نمو حصتها في تجارتها الخارجية، فحصة الصين مثلا في التجارة الدولية ارتفع من 3.56% سنة 2000 إلى 6.9% سنة 2009 بمعني أن حصتها في التجارة الخارجية زادت بمعدل 380% هذه الديناميكية في التجارة الدولية تسمح بتراكم احتياطيات النقد الأجنبي في هذه الدول، وهو الأمر الذي يمكنها من اكتساب التكنولوجيات والسلع الاستهلاكية من الخارج. وفي 2010 كانت مجموعة من الاقتصادات الناشئة مثل الصين، روسيا، تايوان، الهند والبرازيل ضمن الدول الحاصلة على

1 Ibod.
2 DENIEUIL, P. N. op. cit, P20.
3 رزق، عبد الله، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافته، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2009، ص11.
4 Lafargue, F. (2011, septembre- octobre). Des Economies Emergentes aux puissances Emergentes, Questions internationals. La Documentation Francaise, p102.

المراتب الأولى من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية. إن الاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها كل من روسيا والبرازيل سنة 2010 تعادل تلك التي تحتفظ بها كل دول منطقة اليورو.

2 –زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل الوطني، ففي عام 1990 قدرت حصة البرازيل، الصين، الهند روسيا، وجنوب أفريقيا من الثروة العالمية (8.4%) وفي سنة 2010 قدرت بـ(16%) مقابل 24% للولايات المتحدة و (27%) للاتحاد الاوربي. مع معدل نمو سنوي قدره (8%)، ومنذ سنة 2000 نصيب الفرد من الدخل تضاعف أربع مرات في الصين وثلاثة مرات في البرازيل والهند.

3–اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية، كاد اعتماد هذا المعيار أن يقصي روسيا من قائمة استطاعت منذ أواخر التسعينيات إحداث تغيرات عميقة في اقتصادها من خلال تطوير قطاع الخدمات، والذي أصبح يساهم بنسبة (60.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لها.

4 –وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة، وتعتبر الصين، البرازيل، الميكسيك، روسيا، الهند وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية من بين أهم الاقتصاديات المستقطبة الاستثمارية الأجنبي المباشر، ففي سنة 2010 استقطبت هذه الدول السبعة 1870 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي، وهو ما يعادل (60%) من رأس المال المستقطب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

5 –امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال للمساهمين الخواص، فمن بين أفضل 500 شركة عالمية توجد العديد من الشركات الصينية مثل (بتروتشاينا Petrochina) وشركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation) والهندية مثلا (ريلاينس Reliance) وشركة النفط والغاز الطبيعي (Oil and Natural Gaz Corporation) والبرازيلية مثلا (بتروبراس Petrobras، فال Vale).

المبحث الثاني

دور الاستثمار في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة

اولا: الاستراتيجيات اللازمة لضمان تنويع الدخل

اهتمت العديد من الدول الناشئة بتنويع مصادر الدخل، حيث بذلت المزيد من الجهود في سبيل ذلك من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الاثار المترتبة على الاعتماد من مصدر

اقتصادي واحد لتوليد الدخل، وفيما يلي نسرد بعض التجارب الناجحة في تنويع مصادر الدخل مع إبراز أهم الاستراتيجيات والخطط المطبقة لديها من أجل ذلك [1].

اولا: تجربة كوريا الجنوبية

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة في مجال التنويع في مصادر الدخل لتصبح نموذجا يحتذى به لدى العديد من الدول رغم أن هذا البلد لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة.

وقد ارتكزت تجربة التنويع في مصادر الدخل في كوريا الجنوبية على النقاط التالية:

- استحداث مجلس أعلى مهمته التخطيط الاقتصادي.
- تطوير وبناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال إرساء نظام تعليمي عصري.
- تبني إصلاحات اقتصادية عميقة وعلى المدى البعيد.
- دعم وتثمين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- السعي نحو إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- تشجيع البحث العلمي واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات.
- العمل على تنمية الادخار الوطني وتسهيل العمليات التمويلية.

ثانيا: التجربة الماليزية.

تعد التجربة الماليزية في تنويع مصادر الدخل من التجارب الجديرة بالدراسة والاهتمام، حيث يمكن للدول النامية والناشئة الاستفادة منها للتخلص من التخلف والتبعية، ففي خلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الاولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، مع تحقيقها لتطور ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية والصناعة والتكنلوجيا والصادرات السلعية رخيصة الثمن وعملت على تحقيقها من خلال اليد العامة منخفضة الاجر، واستطاعت ماليزيا تحقيق درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية التي شملت الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

1 احلام هواري، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة في الاصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط، سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، أكتوبر 2017، ص9.

ثالثا: تجربة النرويج:

تعد النرويج من الدول النفطية التي نجحت في تطبيق سياسات التنويع إلى حد كبير، حيث تبوأت مكانة مرموقة من حيث حجم الصادرات وتنوعها، ومؤسسات الاعمال وقطاعات التنمية وخدمات الاعمال القائمة على المعرفة لتصنيع مصادر هذه الصادرات، كما تعتبر التجربة النرويجية نموذجا في تنويع مصادر الدخل وفقا لغالبية الهيئات الدولية المتخصصة.

وهناك عدة عوامل ساعدت النرويج على نجاح تجربة التنويع في مصادر دخلها نذكر منها:

- توفر إدارة حكيمة عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، ليس فقط في قطاع النفط وإنما في جميع السلطات الحكومية بصورة عامة.
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- إلزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- النجاح في خلق تعاون بين شركات النفط والسلطات الحكومية.
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من (27%) إلى (77%).
- التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في القطاع النفطي عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي.

ثانيا: تحقيق التفاعل والتشابك البنيوي بين القطاعات الرئيسية والثانوية في الاقتصاد الوطني

يتحقق التشابك البنيوي القطاعي في الاقتصادات الناشئة والنامية بين القطاع العام والخاص من خلال بعض الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا التفاعل وهي كلاتي[1]:

1-تعزيز ودعم البحث والابداع والتطوير التكنلوجي في اقتصادات الدوال الناشئة.

1 Avallone, N., & Nicolas, F. (2008). Diversité des « profils de croissance ». Essai de typologie des pays en développement. Paris: L'Harmattan, p29.

2-تطوير وإرساء مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع مبنية على اساس علمية محددة والاستفادة من تجارب البلدان الاخرى.

3-الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص وزيادة دوره فيما يرتبط بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4-التطوير المستمر للبنى التحتية والمرافق العامة.

5-الانفتاح الكبير على الاستثمارات الاجنبية لأجل الاستفادة من التجارب العلمي ونقل التكنولوجيا والخبرات.

6-الاهتمام الكبير بتنمية وتطوير راس المال.

7-السعي لتنويع الصادرات وزيادة تنافسيتها من خلال الخفض من تكاليف الانتاج.

8-التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات التي تؤطر المناخ المالي والاقتصادي العام للدولة.

9-ارساء مبادئ الحوكمة والشفافية في سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والادارية داخل الدولة.

10- تهيئة القواعد المادية والمالية اللازمة لتحقيق التشابك بين القطاعات الاقتصادي في تلك الدول.

ثالثا: التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي.

إن القطاع المصرفي اليوم يعد دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يزيد من دعائم الدول ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة قائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة فأنها تمكن هذا القطاع من الاسهام في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات[1]، إذاً من العوامل الجاذبة للاستثمار المباشر وجود قطاع خاص محلي مقتدر وكفوء فنياً ومالياً في الأنشطة التنفيذية والاستثمارية والهندسية والخدمية وكذلك وجود مصارف محلية خاصة أو حكومية مقتدرة مالياً ولديها التوجهات والرؤى والمرونة في الدخول بشراكات وتحالفات استثمارية مع الشركات وبيوت المال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في العراق [2]، ويعد حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي من أهم وسائل تأثير الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

1 البياتي، اسار فخري عبد اللطيف، العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006، ص1. www.uluminsania.net

2 الجواهري، عامر عيسى، جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، جريدة الصباح، الصباح الاقتصادية. www.alsabaah.com

ومنها الاستثمار. ويرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الاستثمار إذ أن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي يدفع الاستثمار نحو الارتفاع، من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري، إذ ينجم عن زيادة الطلب الاستهلاكي توزيع اً للأجور والعوائد الأخرى اللازمة لسير العلمية الإنتاجية، وهذا الأمر يحفز المنتجين على زيادة انتاجهم وبالتالي يزداد الاستثمار، والعكس صحيح فأن انخفاض مستوى الاتمام يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار[1].

تشير البيانات في الجدول (1) إلى ارتفاع نصيب القطاع الخاص(*) من حجم الاتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف في العراق للمدة (2010–2019) إذ بلغ حجم الاتمان النقدي الممنوح (8.5) ترليون دينار عام 2010 وبأهمية نسبية بلغت (72.6%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق في نهاية عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار المصارف التجارية بمنح القروض من اجل رفع حجم الاستثمار المحلي، واستمر الاتمان النقدي الموجه نحو الاستثمار بالارتفاع ففي عام 2015 فقد بلغ حجم الائتمان المقدم لتحفيز الاستثمار حوالي (18.1) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت (49.3%)، اما في عام 2019 فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح لرفع حجم الاستثمار فقد بلغ (20.9) ترليون دينار بأهمية نسبية بلغت (49.9%) من اجمالي الاتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق، وكانت اغلب الزيادة في حساب القروض والسلف.

الجدول (1) رصيد الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة من 2010–2019 (المبالغ بالترليون)

السنوات	حجم الائتمان الموجه نحو للاستثمار	الاهمية النسبية%	الناتج المحلي الاجمالي GDP
2010	8.5	72.6	161.7
2011	11.4	56.2	217.2
2012	14.7	51.8	254.0
2013	17.0	56.7	273.2
2014	17.7	51.9	266.0
2015	18.1	49.3	194.5
2016	18.1	48.8	196.7
2017	19.4	51.2	223.8
2018	20.2	52.2	268.5
2019	20.9	49.9	277.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1 البديري، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، 2007، ص135.

(*) القطاع الخاص: يشمل الافراد والشركات والجمعيات الخاصة والشركات المساهمة والمختلطة.

1-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.

2-البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، لسنوات وصفحات مختلفة.

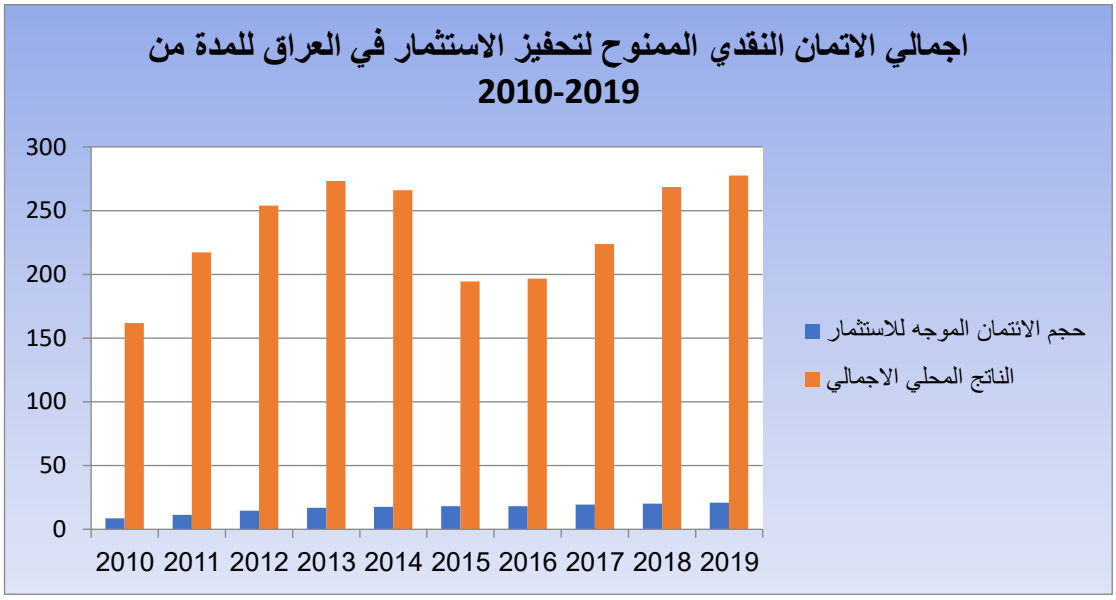

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).

ومن خلال الجدول اعلاه تلحظ ان مقدار الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص المحفز للاستثمار قد احتل النسبة الاكبر من اجمالي الائتمان النقدي نسبتا إلى حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، وقد سجلت الاهمية النسبية اعلى مستوى لهافي عام 2010 فقد بلغت 72.6% فيما سجلت الاهمية النسبية أدني مستوى لها في عام 2016 فقد بلغت (48.8%).

وتجدر الاشارة إلى ان رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق قد شكلت نسبة 15.0% من الناتج المحلي الاجمالي GDP في نهاية عام 2019[1]، وهذه النسبة لا تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي الذي هو بحاجة ماسة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية التي تتعلق بالبنية التحتية وخاصة في المشاريع الزراعية والصناعية والصحية والتعليم[2].

وبناء على ما تقدم نلاحظ ايضا ان نسبة الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق قد ارتفعت بشكل كبير، وهذا يدل على زيادة الطلب على الائتمان للقيام بالمشاريع الاستثمارية الاقتصادية المختلفة.

1 البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2009.

2 داغر، محمود محمد وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، العدد51، مجلة بحوث اقتصادية، 2010، ص79.

المبحث الثالث

التمويل الاستثماري بين الدوافع والغايات وفعالية الادوار المحفزة في الاقتصاد العراقي

ويمكن تشخيص عوامل تحقيق الانسجام والتوافق بين اهداف الاستثمار بصورة عامة وحاجات الاقتصاد الوطني للتوافر على النمو المستدام من خلال ما يأتي:

1-ضعف البنية التحتية مع ضرورتها لنمو الاقتصادي المستدام:

يعد تشييد البنى التحتية ضرورة لا غنى عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدام لاسيما في البلدان الناشئة، إذ أن وجودها يعد من اهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره، كما ان عملية التنمية الشاملة يجب انه ترافقها خدمات للبنى التحتية موازية لها تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال تزويدهم بالخدمات المادية والاجتماعية.

تشير النظرية الاقتصادية إلى ان معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الوسيلة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة والتي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي[1].

ففي العراق اشارت التقديرات التابعة للصندوق والبنك الدوليين بعد عام 2003 إلى ان العراق بحاجة إلى 70- 100 مليار دولار لإعادة الاعمار[2]، حيث ان البنك الدولي قدر حاجة البنية التحتية لجميع القطاعات حوالي 20.4 مليار دولار[3]، ان القائمين على التخطيط يدركون حجم الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي ابان الحقبة التي سبقت 2003، ولذلك فان العراق بحاجة إلى استثمارات ضخمة لإعادة اعمار البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية، وان هذه الاستثمارات تمول من مجموعة طرق افضلها المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف التجارية لما تملكه من امكانات مالية كبيرة [4].

1 ساموبلسون، بول. أ. ويليام، نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هاشم عبد الله، الطبعة الاولى، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2000، ص611.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، اعادة اعمار العراق، الرؤية العربية لتحديات المرحلة الانتقالية، نيويورك، الامم المتحدة، 2003، ص3.

3 التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، 2008، 2009، ص109.

4 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2005، بغداد، دائرة التخطيط الاقتصادي، 2005، ص28.

2- انعدام التشابك الاقطاعي وهذا يعني ضرورة دعم الاستثمار في القطاعات المتشابكة مع بعضها، اي خلق درجة من الاعتمادية للقطاعات الاقتصادية مع بعضها [1].

ان النظام القطاعي في العراق يمتاز بعدم الترابط بين مرافقه وهذا من شأنه خلق درجة من الانقطاع التشابكي الامامي والخلفي بالمخرجات والمدخلات، لذلك يجب ربط القطاعات فيما بينها وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمار في تلك القطاعات وهذا يعتمد على الدعم المقدم من قبل المصارف التجارية لزيادة وتحفيز الاستثمار في تلك القطاعات[2].

وتجدر الاشارة إلى ان القطاعات الاقتصادية المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي لابد من زيادة الاستثمار في تلك القطاعات وتقديم الائتمان من قبل المصارف التجارية في العراق مما يؤدي بالتالي إلى زيادة فاعلية تلك القطاعات في تنويع مصادر الدخل.

3- اعتماد الاقتصاد العراقي في توليد الدخل على مصدر واحد لذلك يجب تشجيع الاستثمار من اجل تحقيق مصادر متعددة، ويكون ذلك من خلال دور المصارف التجارية التي ترفع من سقف الائتمان المقدم إلى الشركات المحلية والاجنبية التي تسهم في زيادة حجم الاستثمار الذي يكون بدوره مؤسس لمورد جديد من الدخل وبالتالي تعدد مصادر الدخل، لذلك ان حجم الاستثمار الذي يسهم في تنويع الدخل يعتمد على حجم الاموال المقدمة على شكل ائتمان وقروض من قبل المصارف التجارية ذات الفائض المالي الكبير، وهذا ما تتميز به المصارف التجارية العراقية العاملة في تقديم القروض لتحفيز الاستثمار[3].

الاستنتاجات

في ضوء فرضية البحث التي تنص على ان المصارف التجارية هي المصدر الاكثر كفاءة والقادرة على توفير مصادر التمويل المختلفة لعمليات الاستثمار الضامن لاستدامة النمو الاقتصادي فقد تم التوصل إلى الاستنتاج الرئيسي للدراسة وهو فاعلية وقدرة المصارف التجارية في الدول الناشئة على دعم الاستثمار وتقديم الائتماني له وعدم قدرة المصارف التجارية في العراق على دعم الاستثمار وانخفاض حجم الائتمان المقدم لتحفيز الاستثمار، ومن جملة الاستنتاجات.

1 شندي، اديب قاسم، الاقتصاد العراقي إلى اين، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، دار المواهب للطباعة، 2011، ص72.

2 الشمري، د. مايح شبيب، د. حسن كريم، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، النجف، جامعة الكوفة، 2015، ص72.

3 صالح، مظهر محمد، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة، 2010، ص28.

1-مساهمة قطاع المصرفي في تحقيق النمو المستدام في اغلب الدول الناشئة وذلك من خلال الكفاءة المالية المقدمة للاستثمار والمساهمة في تنويع الدخل في تلك البلدان.

2-ارتفاع الاهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية في البلدان الناشئة وانخفاضه في العراق مقارنتا بحجم الاستثمار الذي يحتاجه العراق.

3- غياب الارادة الواضحة من قبل المصارف التجارية لتحقيق النمو المستدام في العراق الذي يتمثل بانخفاض حجم الائتمان الممنوح لتحفيز الاستثمار من خلال سعر الفائدة المتدني أو النسبة المنخفضة لسعر الفائدة والصورة منعكسة في اغلب بلدان العالم الناشئ الذي تكون الصورة واضحة على مساهمة المصارف التجارية في تحفيز الاستثمار من خلال تقديم الدعم المالي.

4-على الرغم من حجم الامكانات المالية التي تمتلكها المصارف التجارية في العراق، لكنها تسهم بنسبة متدنية في تقديم الائتمان المحفز للاستثمار وتحقيق النمو المستدام وبالتالي تنويع مصادر الدخل، مما يعمق بقاء الاعتمادية الريعية على مصدر واحد للدخل.

5- تردي البنى التحتية الذي يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمار مما يؤدي إلى رفع تكاليفه مما يجعل العراق طارد للاستثمار.

التوصيات

1-ضرورة رفع نسبة مساهمة المصارف التجارية في دعم الاستثمار ورسم رؤى وسياسات واضحة مستقبلية والاستفادة من تجارب بعض الدوال الناشئة.

2-العمل على توثيق التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار الموجه وزيادة الدعم لتلك القطاعات من قبل المصارف التجارية.

3-تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة الدعم المصرف للاستثمار في بعض القطاعات المنتجة المنافسة، وتهيئة البنى التحتية الجاذبة للاستثمار من شئنه تنويع مصادر الدخل لدعم النشاط الاقتصادي العراقي.

4-العمل على تحفيز النشاط المصرفي لدعم الاستثمار من خلال وضع قوانين وتشريعات وسياسات دستورية من قبل الحكومة العراقية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، وجعله اقتصاد جاذب للاستثمار وليس طارد له وهذا يتحقق من خلال تقديم الائتمان الميسر منخفض الفائدة.

المصادر

1-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ،تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2005 ،بغداد، دائرة التخطيط الاقتصادي، 2005.

2-البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث, التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق للمدة 2016-2019.

3-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، 2008، 2009.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) ،اعادة اعمار العراق، الرؤية العربية لتحديات المرحلة الانتقالية، نيويورك، الامم المتحدة، 2003.

5-احلام هواري، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها والدروس المستفادة في الاصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: أزمة النفط، سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، ،جامعة باجي مختار عنابة، أكتوبر 2017.

6- البديري، احمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي واثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الاردن والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، 2007.

7- البياتي، اسار فخري عبداللطيف، العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006. www.uluminsania.net

8-الجواهري، عامر عيسى، جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، جريدة الصباح، الصباح الاقتصادية. www.alsabaah.com

9- الشمري، د. مايح شبيب، د. حسن كريم، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، النجف، جامعة الكوفة، 2015.

10-بن ناصر، أمال وبورصاص، وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي أزمة نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الاسعار، جامعة ماي أفريل، الجزائر.

11-داغر، محمود محمد وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ،العدد51، مجلة بحوث اقتصادية ،2010.

12-رزق، عبد الله، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافته، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2009.

13–ساموبلسون، بول. أ. ويليام، نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هاشم عبد الله، الطبعة الاولى، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 2000.

14–شندي، اديب قاسم، الاقتصاد العراقي إلى اين، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، دار المواهب للطباعة ،2011.

15–صالح، مظهر محمد ،مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة، 2010.

المصادر الاجنبية

1-Avallone, N., & Nicolas, F. (2008). Diversité des « profils de croissance ». Essai de typologie des pays en développement. Paris: L'Harmattan.

2-DENIEUIL, P. N. (2008) Maghreb et sciences sociales, entre economie et societe : de la problematique de I'emergence economique a Ia Iecture des Pratiques sociales. Paris: L'Harmattan.

3- Mathlouthi, Y. (2008). L'emergence: Contenu du concept et Evolution des Experiences, Introduction. Paris: L'Harmattan.

4- Pelle,S., (2007), Understanding Emerging Markets: Building Business BRIC by BRIC, www.amazon.com.

5-Lafargue, F.(2011, septembre- octobre). Des Economies Emergentes aux puissances Emergentes, Questions internationals. La Documentation Francaise.